

حزيران (يونيو) 2014

أى دورٍ للحوارِ الوطنيِّ في تونس في ظل حكومة المهدي جمعة؟

حمادي الرديسي¹

إن الحوار الوطني هو مؤسسة متابعة تبت في الخلافات. وهو ليس بديل للمجلس التأسيسي. ومكونات الحوار هي القيادات العليا القادرة على اتخاذ القرار وتنفيذه عبر ممثلها في التأسيسي.

ما حصل هو توفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية. فإن مثلت الانتخابات لب العملية الديمقراطية، إلا أنها تبقى اجراءً منقوصاً يستوجب دعمه بتوافق عريض يؤمن المرحلة الانتقالية ويُعد شبح "صلف المنتخين". حكومة مهدي جمعة نشأت عبر التوافق وستحتاج الى استمرار حوار وطني يفرضه الوضع الاقتصادي الصعب.

إن استئناف الحوار لاستكمال تطبيق خارطة الطريق وللبت في القضايا المستجدة وتدعيم دوره في المستقبل، يضيفي شرعية شعبية لحكومة كفاءات غير منتخبة، ويوجد حلولاً للخلافات القائمة وتأميناً لمسار محفوف بالمخاطر. نرى من خلال تجربة العامين المنصرمين الناجحة وان لم تكن المثالية، ان مأسسة الحوار من شأنها ان تدعم المسار الديمقراطي في تونس وذلك من خلال إنشاء مجلس أعلى للحوار الوطني يتابع عمل الحكومة ويتمتع بصلاحيات القرار والتحكيم في الخلافات الى حدود الانتخابات المقبلة.

بدأ الحوار الوطني في نهاية أكتوبر / تشرين الأول 2013 ودامت مداولاته ثلاثة أشهر توّجت خلال شهر جانفي / كانون الثاني 2014 بإنجاز أولى مهماته، والتي تمثلت في الإسراع بالمصادقة على الدستور وتكوين حكومة كفاءات برئاسة المهدي جمعة واستكمال انتخاب الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات.

وتبدو المساعي حثيثة الآن لاستئناف جلسات هذا الحوار للحسم في مسألة الفصل أو التزامن بين الانتخابات التشريعية والرئاسية وتحديد تاريخ الانتخابات بشكل رسمي، خاصة بعد أن تأكد دخول القانون الانتخابي حيز التنفيذ في 27 ماي / أيار إثر توقيعه من طرف رئيس الجمهورية. كما يعتبر الحوار الوطني الاقتصادي المنعقد في 28 ماي / أيار بالغ الأهمية في هذا الإطار رغم الخلافات القائمة حول جدواه.

¹ أستاذ العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية – (جامعة تونس - المنار)

وقد التّم الحوار الوطني من جديد في مقر وزارة العدل وحقوق الانسان والعدالة الانتقالية في 5 ماي / أيار 2014، أي بعد أكثر من أربعة أشهر من تشكيل حكومة المهدي جمعة في بداية جانفي / كانون الثاني 2014، وشهر بعد أن أعلن الاتحاد التونسي للشغل، أحد الأطراف الراعية للحوار الوطني في تونس، بدء سلسلة من المشاورات ترمي الى استئناف لقاءات الحوار الوطني يوم 7 أفريل / نيسان مباشرة بعد رجوع الوزير الأول المهدي بن جمعة من واشنطن. و تم خلال هذه الجلسة الاستماع الى رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول تفاصيل مختلف الصعوبات القانونية والمادية المتعلقة بالانتخابات ومختلف السيناريوهات لإجرائها بشكل منفصل أو مترام. فهل مازال للحوار دورٌ بعد نجاحه الملحوظ في اخراج البلاد من أزمة عميقة كادت أن تنتسف بمسار ديمقراطي أجمع الملاحظون على أنه يسير في الطريق الصحيح؟ لم ينتهي دور الحوار بالرغم من التعثر الناجم عن تباين المواقف. أكثر من ذلك، ينبغي أن يُدعم دوره في الأشهر المقبلة لصالح جميع الأطراف لمساعدة حكومة الكفاءات التي لم تنجم عن عملية انتخابية واستجابة لمتطلبات جديدة ودرءاً لما قد يهدد المسار من مخاطر في منعطفه الأخير.

انطلق الحوار الوطني إذن في نهاية أكتوبر / تشرين الأول 2013 في ظل وضع اتسم بانعدام الثقة وانسداد الأفق لأسباب عدة ومتشعبة مردها احتداد التجاذب السياسي، وانتقادات الأداء الحكومي، وتردي الأوضاع الأمنية.

أولاً، عطّل التجاذب بين الأغلبية والمعارضة في داخل المجلس التأسيسي تحرير دستور متوازن ووافقي في الأجل المحددة. فمن الناحية الإجرائية، أنتخب المجلس لسنة فقط وفق الفصل السادس من مرسوم ماي / أيار 2011 الداعي للانتخابات والذي وقع تأكيده بإمضاء إحدى عشر حزبا على وثيقة التزام، بما فيها حركتي النهضة والتكتل من أجل الحريات باستثناء المؤتمر من أجل الجمهورية. كان ذلك في سبتمبر / أيلول 2011، أي قبل شهر من اجراء الانتخابات. أما من جهة المحتوى، فقد توالى مشاريع الدستور بدون التوصل لاتفاق حول أهم قواعد نظام ديمقراطي يؤسس لنظام مدني لا ديني ويوازن بين السّلط ويحمي الحريات. وجاءت المسودة الرابعة للدستور في السادس من جوان / حزيران 2013، بعد أكثر من سنتين من عمر المجلس، مخيبة للأمال ومحتوية على ما يقارب عشرين نقطة خلافية أساسية (ناهيك عن الخلافات الفرعية) لم تتمكن لجنة التوافقات داخل المجلس من البت فيها. كما لم يتوصل المجلس إلى استكمال انتخاب تسعة أعضاء للهيئة العليا للانتخابات خلفا للهيئة السابقة التي أشرفت على انتخابات أكتوبر / تشرين الأول 2011، والتي تمّ حلها من طرف حكومة حمادي الجبالي.

ثانياً، لم تستطع حكومة الجبالي الاستفادة من الرصيد الانتخابي الذي تتمتع به الأغلبية الحكومية أو ما سمي بالترويكاء، أي الثلاثي الحاكم (النهضة والتكتل من أجل الحريات والمؤتمر من أجل الجمهورية). حيث سارع الفائزون في الانتخابات إلى تشكيل حكومة على أساس المحاصصة الحزبية، مثقلة بأكثر من 75 وزير وكاتب دولة تنقصهم التجربة وتغلب عليهم الحسابات السياسية. ورغبت الحكومة بالضغط على وسائل الاعلام وتطويع القضاء واتبعت سياسة شعبية اعتمدت في امتصاص البطالة على الانتدابات في الوظيفة العمومية وفي تمويل الميزانية على الاقتراض الدولي. لم تأخذ الحكومة بالانتقادات على محمل الجد بل اعتبرتها تستند إلى حملة ممنهجة من طرف المعارضة. ولكن ما صرح به رئيس الحكومة الحالي يوم 3 مارس / آذار 2014 في حوار متلفز عن حجم عجز الميزانية غير المسبوق، والمقدر بما يقارب 12 مليار دينار (9 مليار دولار)، أكد بما لا يدع الشك فشل الحكومات الانتقالية المتعاقبة التي اقترضت في ثلاث سنوات، حسب رئيس الوزراء جمعة، ما يعادل الميزانية السنوية (25 مليار دينار).

ثالثاً، صاحب عمل حكومة الترويكا تسبب أمني عطل الاستثمار والسياحة حيث تخللته موجة من العنف قادتها مجموعات دينية متشددة. وهو ما أدى الى اغتيال شكري بلعيد في أفريل / نيسان 2013 مما أجاج التجاذب بين الحكومة والمعارضة. فطالت النهضة اتهامات بالتواطؤ مع الارهاب غدتها تصريحات مثيرة للجدل لبعض قياديينها. وقد استقالت حكومة الجبالي لصالح حكومة يديرها علي العريض ردا على مطلب المعارضة تشكيل حكومة كفاءات تقف على نفس المسافة من كل الأطراف السياسية. ودفع اغتيال النائب محمد البراهمي في آخر جويلية / تموز 2013 ما يقارب 60 نائبا للخروج من المجلس والاعتصام بساحة باردو أمام المجلس التأسيسي. وقد التحق بهم آلاف المواطنين في اعتصام باردو الذي دام ما يقارب كامل شهر أغسطس/ آب، مطالبين بحل المجلس واستقالة الحكومة المنتهية شرعيتها وفق القانون². وكان رد الأغلبية الحاكمة عبر تعبئة مناصريها في اعتصام مواز في نفس الساحة وتشكيل جبهة دفاع عن الشرعية مكونة من 12 حزب واعتبار أن حل الحكومة والمجلس "خطين أحمرين" لا يمكن التفاوض حولهما.

وفي مشهد مشحون بالتشنج والمزايدات عزّزه شبح الانقلاب العسكري في مصر، بادر الاتحاد العام التونسي للشغل، المشهود له بالدور المزدوج الذي لعبه في معركة الاستقلال وبناء الدولة الحديثة، بتكوين فريق رباعي راعٍ للحوار مشكّل من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة شريكه التاريخي والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والهيئة الوطنية للمحاماة. كان الرباعي المدني يهدف إلى ان يقرب وجهات النظر بين الأغلبية المتشبهة بالشرعية الانتخابية والمعارضة المطالبة باستبدالها بشرعية توافقية. وأسفرت نتائج المشاورات الى حصر الحوار الوطني في مشاركة الأحزاب الممثلة داخل المجلس، مما أثار حفيظة العشرات من الأحزاب غير الممثلة واحتجاج المُنتخبين بصفة شخصية في المجلس. وهكذا دار الحوار بين واحد وعشرين حزبا برعاية الرباعي المدني على أساس عضو ممثل عن كل حزب مهما كان وزنه الانتخابي، باستثناء الأحزاب التي أقصت نفسها (حزب الوفاء لتونس والمؤتمر من أجل الجمهورية). وضع الحوار خارطة طريق ذات ثلاث مسارات : حكومي، دستوري وانتخابي. و شكّل لجان داخلية لهذا الغرض. كاد الحوار أن يتوقف أكثر من مرة من جراء تعنّت الأطراف أثناء المداورات واختلافهم حول بنود خارطة الطريق وحول كيفية انجاز المسارات الثلاث بالتوازي (كما طالبت به الأغلبية الحاكمة)، أو كل مسار على حده مع أسبقية اعلان استقالة الحكومة (كما شدّد على ذلك الطرف المقابل). وكان من المتوقع أن يتوصل الحوار الى حل في بضعة أسابيع، إلا أن اللقاءات الماراتونية دامت ما يقارب ثلاث أشهر. وقد أفضت في الاسبوع الأول من جانفي / كانون الثاني 2014 الى اختيار المهدي جمعة كرئيس للحكومة. كما نجحت اللجنة المكلفة داخل المجلس من حسم الخلافات الدستورية وطولب المجلس بالتعجيل في انتخاب الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات.

الآن وبعد التوصل الى اتفاق وصياغة دستور توافقي ما الداعي لمتابعة الحوار في ظل مناخ سياسي أفضل منذ تولي المهدي جمعة مقاليد الوزارة الأولى ؟

في الواقع، لم ينته دور الحوار، ذلك لأن بعض بنود خارطة الطريق المتفق عليها لم تستكمل بعد. فمن بين الأمور الكبيرة العالقة هناك ثلاثة قضايا تضع مصداقية حكومة جمعة في الميزان وقد بدأت الحكومة بمعالجتها:

² الفصل السادس من مرسوم ماي / أيار 2011 ووثيقة التزام أيلول 2011.

أولاً، مراجعة التعيينات الحزبية التي قامت بها الحكومات السابقة والتي قدّرت بالآلاف في كل المستويات والمؤسسات حيث استأثرت حركة النهضة في أواخر 2013 بما يتجاوز ثمانين في المئة منها : 19 والي (من 24) و229 معتمد (من 264) حسب رئيس³ الاتحاد الوطني للشفافية وحياد الادارة والمصالح العمومية. ولقد قام الوزير الأول باستبدال الولاية الأربع والعشرين كخطوة قد يليها تغيير 264 معتمد حسب التقسيم الجغرافي لتونس لأهمية هذا الطاقم في العملية الانتخابية.

ثانياً، حل "روابط حماية الثورة"، التي كانت تعترف بها وزارة الداخلية والتي ثبت تورطها في أعمال عنف مثل الاعتداء على المقر الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل في 4 سبتمبر / أيلول 2012 حسب تقرير لجنة التحقيق الذي قام الاتحاد بتزويد الوزير الأول بنتائجه. ويبدو أن الحكم مؤخرا بالسجن بتهمة التحريض على العنف على أحد عناصر الروابط بضاحية تونس يُشير إلى معافاة القضاء بعد الشكوك التي حامت حول استقلاليتها أثناء الحكومة الموالية للنهضة. وقد صرّح الوزير الأول مهدي جمعة⁴ بأن حماية الثورة أمر موكل للدولة قائلاً بصريح العبارة "أن للثورة دولة تحميها". في تطوّر مشجع قضت أخيراً المحكمة الابتدائية بتونس يوم 26 ماي / أيار 2014، وفي حكم قابل للاستئناف، بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها و مصادرة ممتلكاتها لتورطها في أعمال عنف.

ثالثاً، تحييد المساجد وذلك بالحد من سيطرة المتشدددين الدينين على مئات منها و العمل على منع والتصدي لدعوات "التكفير والكراهية والعنف" من أعلى المنابر وخارجها وفق ما جاء في الفصل السادس من دستور 14 جانفي / كانون الثاني 2014. وهناك بوادر ايجابية في هذا الاتجاه تتم عن ارادة سياسية جادة في استرجاع الدولة صلاحياتها في تعيين الأئمة والخطباء.

قد يتبادر للذهن أن هذه المهمات لا تستوجب اطالة عمر الحوار أكثر من اللازم، إلا أن قضايا خلافية جديدة ما زالت تستدعي تدخله وتحكيمه. ومنها، البت في الاستحقاقات الانتخابية والتشاور حول الملف الاقتصادي. فيما يخص الانتخابات، يتعين على الحوار تحديد موعد لها وهذا الموعد رهن الخيار بين الفصل أو التزامن في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية خصوصاً بعد المصادقة بأغلبية (132 صوتاً وامتناع 9 ومعارضة 11) على القانون الانتخابي مؤخرا ورفض المحكمة الدستورية المؤقتة لخمس طعون مقدمة من طرف المعارضة. وقد اعتمد القانون أهم بنود قانون الانتخابات السابق كتقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عدد المقاعد في كل دائرة والاقتراع على اللوائح باعتماد النسبية والتناصف "العمودي"⁵. كما وقع اسقاط الفصل 167 القاضي بإقصاء قيادات الحزب الحاكم السابق من الترشح كما سبق منعهم في الانتخابات السابقة. وتم أيضاً رفض المقترح الداعي لمرافقة الأميين (والبالغ عددهم مليون وتسعة مائة) للغرفة السرية يوم الاقتراع درءاً للشبهات.

وكانت المعارضة قد قدمت 5 طعون للمحكمة الدستورية المؤقتة، وأهمها الطعن في المادة 6 القاضي بمنع الأميين والعسكريين من ممارسة الحق في الاقتراع والتي تمس حسب الطعون بمبدأ المساواة.

³ جريدة المغرب، 1 أوت / آب 2013.

⁴ ندوة صحفية بتاريخ 14 ماي 2014

⁵ أي تناوب الرجال والنساء في ترتيب القائمة، فإذا كان رجل يرأس القائمة تليه امرأة والعكس بالعكس.

وكذلك الطعن في اعتماد التنافس "العمودي" دون التنصيب على التنافس "الأفقي" أي ترؤس المرأة لنصف اللوائح المرشحة عن كل حزب والذي يخل بالمادة 46 من الدستور التي تقر بأن الدولة تسعى إلى تحقيق التنافس في المجالس المنتخبة. وبرفض الطعون، يمكن اعتماد القانون الانتخابي بصفة رسمية من طرف الهيئة المستقلة للانتخابات انطلاقاً من دخوله حيز التنفيذ في 27 ماي / أيار اثر توقيعه من طرف رئيس الجمهورية. تبقى مسألة حسم مسألة التزام أو الفصل بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي لا يجب أن يتجاوز اجرائها نهاية ديسمبر / كانون الثاني 2014 كما ينص على ذلك الدستور. ففي حال حصول اتفاق بين الأطراف في اطار الحوار الوطني على إجراء الانتخابات في نفس اليوم فلن يتجاوز اجراء الانتخابات شهر نوفمبر / تشرين الثاني. وفي حال الاتفاق على تقديم الانتخابات البرلمانية على الانتخابات الرئاسية، فإن موعد الانتخابات الرئاسية سيكون بين أكتوبر / تشرين الأول ونوفمبر / تشرين الثاني 2014. على أن تنظم الانتخابات البرلمانية خلال ديسمبر / كانون الثاني أما الفرضية الثالثة التي طرحتها الهيئة العليا للانتخابات فتتمثل في إجراء الانتخابات البرلمانية قبل الرئاسية خلال نوفمبر / تشرين الثاني، على أن تجرى الانتخابات الرئاسية على دورتين: الأولى في أكتوبر / تشرين الأول والثانية خلال ديسمبر / كانون الأول 2014.

وتتباين المواقف حول ذلك، ففي حين تدعم حركة النهضة مبدأ التزام بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، يطالب اليسار بتقديم التشريعية، في حين تتمسك حركة نداء تونس بتقديم الرئاسية. وقد يستوجب الحسم التنسيق مع لجنة التوافقات داخل المجلس التأسيسي كما طالب بذلك الحزب الجمهوري.

أما الملف الاقتصادي فانه أكثر تعقيداً وخطورة. حيث هناك مسائل لا يمكن لحكومة المهدي جمعة اتخاذ قرارات هيكلية وتدبير عاجلة بخصوصها دون توافق سياسي عريض. وتتمثل إجمالاً في ترشيد صندوق الدعم ومقاومة التهريب والاقتصاد الموازي والبحث عن حلول للعجز التجاري والتوازنات المالية والتشغيل والتنمية الجهوية. والبعض منها ذو تبعات على مستوى عيش التونسيين وانعكاسات جد سلبية على المقدر الشرائية لمحدودي الدخل، مثل الحد من دعم ميزانية الدولة للمواد الغذائية والمحروقات. وخلافاً لما سبق، تطالب الحكومة بعقد مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي وتحدد جدول أعماله حيث لم يبادر الاتحاد العام التونسي للشغل بالدعوة إليه، بل التحق يوم 20 ماي / أيار 2014، بأشغال اللجان التحضيرية بعد موافقة الحكومة على بعض شروطه. وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد قاطع أشغال هذه اللجان احتجاجاً على إهمال جدول الأعمال لمسألتين أساسيتين برأيه، وهما الجباية و الأسعار. ويكتنف الحوار بعض الغموض بعد انتقادات و جهت للحكومة لغياب وثيقة عمل وخطة واضحة. ويزداد الوضع تعقيداً بإعلان الجبهة الشعبية (ثالث طرف سياسي) مقاطعتها رسمياً للحوار الاقتصادي احتجاجاً على سياسة الحكومة الرامية لتمرير إجراءات جاهزة وتطبيق املاءات المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي وفق رأي الجبهة. كما أعرب عن استغرابه من مطالبة الحكومة بالحفاظ على سرية أشغال هذا الحوار. وبما أن المستجدات السياسية تحمل باطراد في طياتها مسائل خلافية، فإن أهمية الحوار مرشحة للتواصل والتعاضد.

وتتجه النية، حسب تصريحات أطراف الرباعي الراعي للحوار، نحو تكوين لجنة متابعة لأعمال الحكومة لم تتضح بعد ملامحها بالكامل بل أكثر من ذلك، ان المصلحة العليا للبلاد قد تجعل من الحوار ركيزة أساسية للحياة السياسية والملاذ الأخير بعد ما صرح به جمعة عن عمق الأزمة الاقتصادية.

وفي المحصلة، يمكن التفكير جدياً في مأسسة الحوار الوطني بإنشاء مجلس أعلى للحوار الوطني يتمتع بصلاحيات القرار والتحكيم في الخلافات دعماً للمسار الديمقراطي. وقد تصبح مأسسة الحوار أكثر الحاحاً بعد إجراء الانتخابات المقبلة إذا ما اعتمدنا تصريح زعيم حركة النهضة من أنها لا تمنع في بقاء حكومة المهدي إلى أجل غير مسمى. وساند أحد قيادي نداء تونس هذا التصريح.

في البداية، اعترضت الأغلبية الحكومية السابقة على حوار كانت تخشى منه استبدال مؤسسات منتخبة بأطر لا شرعية لها. وتوجست من بعث سلطة موازية ومضادة تملّي على السلطة الأصلية ما فوضها الشعب القيام به. تبدو الحجة منطقية، إلا أنه لم يتم اللجوء للحوار إلا لتلكؤ المجلس التأسيسي. فقد تأخر في أداء مهمته الأساسية وتحوّل إلى مجلس عادي يراقب الحكومة ويسن القوانين. البعض منها خارج تفويضه ومن المفترض أن يقوم بها البرلمان العادي القادم. كما سادت داخل المجلس ظاهرة التغيب غير المبرر. ووصل تأجج الخلافات الشخصية إلى حد التلاسن وتبادل التهم واللجوء للقضاء.

كان الخيار أمام تآكل شرعية المجلس التأسيسي الانتخابية وتشويه صورته، الاحتكام للشارع أو تصور حل سياسي بديل. فكان الحوار الوطني بمثابة مؤسسة متابعة ثبتت في الخلافات. وهو ليس بديل للتأسيسي، بديل أن التأسيسي لا يزال قائماً. فضلاً على أن مكونات الحوار هي القيادات العليا القادرة على اتخاذ القرار وتنفيذه عبر ممثليها في التأسيسي. وإن عدّلت عملية تنظيم الحوار من افرازات صندوق الاقتراع لتساوي المشاركين مهما كان وزنهم، إلا أن الرباعي الراعي للحوار منح حركة النهضة حق النقض في تعيين الوزير الأول مما سمح لها برفض مرتين على التوالي تعيين وزير أول تحصل على أغلبية الأصوات في جلسات الحوار. ما حصل إذاً هو توفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية. فإن مثّلت الانتخابات لبّ العملية الديمقراطية، إلا أنها تبقى إجراءً منقوصاً يستوجب دعمه بتوافق عريض يؤمّن المرحلة الانتقالية ويُبعد شبح ما يُسمّى في العلوم السياسية بـ"صلف المنتخبين". وحتى اقضاء الأطراف غير الممثلة في المجلس من الحوار يبقى نسبي، إذ تسنى لعديد منهم المشاركة فعلاً بصفة غير مباشرة عبر المشاورات في داخل ائتلافات الأحزاب التي تنتسب إليها، أهمها الاتحاد من أجل تونس والجبهة الشعبية. إن المستجدات اليومية تنفي حتمية طي ملف الحوار بانتهاء ما توصل إليه من توافق. وإن استوجب تدقيق مهامه، إلا أن الخوف من اضعاف الحكومة في حالة استمراره غير مبرر بديل ما صرح به المهدي جمعة في المحاضرة التي ألقاها في مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن يوم 2 أفريل / نيسان الماضي من أن حكومته نشأت عبر التوافق وهي مستعدة لحوار يفرضه الوضع الاقتصادي الصعب. وهذا ما صرح به جمعة أيضاً أصحاب القرار في الدولة (رئيس الجمهورية ورئيس المجلس) وقيادات المعارضة الفاعلة والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل قبل اتجاهاه إلى واشنطن بيومين. حيث أكد أن الدولة قد تعجز عن تسديد أجور الموظفين ورواتب المتقاعدين في الأشهر المقبلة. مما دفع الحكومة إلى المطالبة بحوار وطني اقتصادي يضيء شرعية سياسية لإجراءات قد تكون غير شعبية. لذلك فإن أي تهرب من المشاركة أو التشكيك في جدوى الحوار الوطني يشكل مخاطرة.

إن استئناف الحوار لاستكمال تطبيق خارطة الطريق واستمراره للبت في القضايا المستجدة وتدعيم دوره في المستقبل، يضيء شرعية شعبية لحكومة كفاءات غير منتخبة، ويوجد حلولاً للخلافات القائمة وتأميناً لمسار محفوف بالمخاطر ما لم تصبح الديمقراطية القاعدة الوحيدة المعتمدة في الحياة السياسية. ومن أجل تكريس أسس هذه الآلية واستمرار نجاحها في المستقبل فهي قد تحتاج إلى استكمال بعض الشروط ومنها :

1. دفع الأطراف الممثلة في الحوار الوطني لاستئنافه استكمالاً لخارطة الطريق الأولى وبحثاً عن الحلول المناسبة للقضايا العالقة والمستجدة ربها للوقت.

2. إقناع الاطراف غير المشاركة بمساندة الحوار والعمل على انجاحه، خاصة وأن العديد من الأحزاب الفاعلة يمكن لها ابداء رأيها في اطار الائتلافات السياسية التي تنتسب اليها وعبر أحزاب ممثلة في الحوار.

3. تحديد المسائل الخلافية المستجدة بدقة وترتيب الأولويات لكي لا يثقل الحوار بقضايا ثانوية أو يغرق في متاهات أو يتدخل في مسائل من صلاحيات أطراف وأطر أخرى.

4. ضرورة التنسيق بين الحوار والحكومة والمؤسسات المنتخبة حفاظاً على التوازن بين الشرعية الانتخابية والتوافقية.

أخيراً، فإننا نرى من خلال تجربة العاميين المنصرمين الناجحة وان لم تكن مثالية، ان مؤسسة الحوار من شأنها ان تدعم المسار الديمقراطي التونسي وذلك من خلال إنشاء مجلس أعلى للحوار الوطني يتابع عمل الحكومة ويتمتع بصلاحيات القرار والتحكيم في الخلافات الى حدود الانتخابات المقبلة.